[ ص 216 ] وما لم يوجد فيه إلا الاختلافُ : فلا يعدو أن يكونَ لم يُحْفَظْ مُتَقَصًّى كما وصفتُ قَبْلَ هذا فَيُعَدُّ مُخْتَلِفًا ويَغِيبَ عنَّا مِنْ سبَبِ تَبْيِينِهِ ما علِمْنا في غَيْرِهِ أو وَهمًا مِنْ مُحَدِّثٍ .

ولم نجِدْ عنه شَيْئًا مُخْتَلِفاً فَكَشَفْنَاه : إلا وجَدْنا له وجهاً يحتمل به ألاَّ يكونَ مُخْتَلِفاً وأن يكون داخلاً في الوجوه التي وصفتُ لك .

أو نَجِدُ الدِّلالةَ على الثابِتِ منه دون غيره بِثُبُوتِ الحديثِ فلا يكون الحديثان اللذان نُسِبَا إلى الاختلاف مُتَكَافِيَيْنِ فنَصِيرُ إلى الأثْبَتِ مِن الحَدِيثَيْنِ .

أو يكونُ على الأثبَتِ منهما دِلالةٌ مِن كتاب ا أو سنة نبيه أو الشَّوَاهِدِ التي وَصَفْنا قَبْلَ هذا فنصير إلى الذي هو أقْوَى وأَوْلَى أنْ يَثْبُتَ بالدلايل .

ولم نجد عنه حَدِيثَيْنِ مُخْتلِفَيْن إلاَّ ولهما مَخْرَجٌ أو على أحَدِهما دِلالةٌ بأحَدِ ما وصفْتُ : إما بِمُوَافَقَةِ كتابٍ [ ص 217 ] أو غَيْرِه من سنته أو بعض الدلايل .

وما نهى عنه رسولُ ا فهو على التحْرِيمِ حتى تَأْتِيَ دلالةٌ عنه على أنه أراد به غَيْرَ التحْريم